

المصدر: الشرق الأوسط

التاريخ: ٢٠٢٠ ص ٤٠٤

المسلمون في ألمانيا الاتحادية - ٢ - مشكلاتهم الاجتماعية والاقتصادية... ونظرة إلى المستقبل

بروكسل - الشرق الأوسط:
هذه الحلقة الثانية والأخيرة من هذا التقرير عن أوضاع المسلمين في ألمانيا الاتحادية الذين يزيد عددهم على مليونين ونصف المليون، أي أنهم يزيدون على عدد سكان بعض الدول الإسلامية، وتهتم هذه الحلقة بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

نالتنا: بعض المشاكل الاجتماعية

ويجب أخذ النقاط التالية بعين الاعتبار لتقدير أثر هذه الظروف على الأوضاع الاجتماعية، الأخلاقية، للناشئة:

١- ضعف المستوى الثقافي لدى الأسر المسلمة مما تتبين أسبابه من الفقرة السابقة.

٢- عدم وجود مراكز توجيه كافية تقابل الأثر التوجيهي للمجتمع الألماني.

٣- تركيز المدارس والمؤسسات الرسمية والكنسية جهوداً كبيراً لما يسمى بدمج الناشئة المسلمين في المجتمع الألماني بكل ما يعنيه ذلك من رحلات ومخيمات وحفلات وندوات مختلطة.

٤- عدم وجود تصور إسلامي من الأصل لدى الناشئة.. فضلاً عن أهاليهم.

وتؤكد التقارير والتصريحات

لا يمكن في إطار البحث الموجز حصر سائر المشاكل الاجتماعية التي يتعرض لها المسلمون في ألمانيا الاتحادية وبرلين الغربية، ولكن يمكن الإشارة إلى نقاط الثقل منها، كما لا يمكن فصلها عن بقية جوانب وضع المسلمين في البلاد على الصعيد القانوني والثقافي خاصة، إنما يمكن لتسهيل البحث السعي للنظر إليها مجردة بقدر الإمكان.

وأبرز جوانب المشاكل الاجتماعية أوضاع الناشئة المسلمين، وتقدر بعض المصادر الألمانية عددهم بنحو مائة ألف مسلم على الأقل بين ١٤ و ١٨ سنة من العمر.. ويرجح أن يكون العدد ١٥٠ ألفاً.

والأغلبية العظمى من هؤلاء ولدوا في ألمانيا أو أتوا إليها صغاراً، فتكاد جذور ارتباطهم بالمجتمع الإسلامي تنقطع إلا من قدر ضئيل في إطار أسرهم.

والضغوط التي يواجهها هؤلاء الناشئة أكبر بكثير مما يواجهه الأكبر سناً من المسلمين، فهم على احتكاك أكبر بمن في سنهم من الناشئة الألمان، وبالتالي بطريقة حياتهم الغربية، بعيداً عن توجيه الأسرة لأن الزوجين يعملان، أو لأن الناشئة في المدارس أو أماكن التدريب المهني يقضون الوقت الأكبر من يومهم مع أقرانهم الألمان.

سيوجه في المرحلة المقبلة لهذه الفئة من المسلمين بصورة خاصة ... بعد ان تبين ان الجيل الاكبر سنا لم يعد في الامكان واقعيا دمج في المجتمع الالمانى ، اما لتفضيله العزلة على مثل هذا الاندماج ونتائجه الخطيرة ، او لوجود حصانة عقيدية لديه تمنع انزلاقه اخلاقيا بطريقة الحياة الغربية .

وترافق هذه الجهود جهود كبرى مماثلة على صعيد «الاطفال» وعلى قدر تلك الجهود تزداد الهوة الفاصلة بين جيل المسلمين من الاطفال والناشئة وجيل الآباء والأمهات ، مما ينعكس في صورة احداث عديدة تقع باستمرار وينكشف بعضها للرأي العام .
ومن المؤكد انه اذا لم يجد الاطفال والناشئة المسلمون رعاية اسلامية مخططة واسعة النطاق ، فان الاجيل القادم للمسلمين في المانيا الاتحادية ان يكون لديه اثر يذكر من شخصيته الاسلامية .

ولا يعني هذا ان يتحول هؤلاء الى «المان» ولو اخذوا الجنسية الالمانية انما هو وضع «المعلق» بين وضعين ، فمع كل ما يقال وينشر من دعوة الى الاندماج في المجتمع الالمانى ، يبقى في هذا المجتمع آثار واضحة المعالم لرفض الغريب والوقوف منه موقف الاستعلاء الى حد كبير .

وتتحدث وسائل الاعلام الالمانية بصورة متحاولة حول نسبة الجريمة بين «الاجانب» وتركز احيانا على «المسلمين» مع ان التقرير السنوي لوضع الجريمة في المانيا يثبت بالارقام ان نسبة انتشار الجريمة بين الالمان اعلى واسرع منها بين المسلمين الاجانب بالذات ، وان لم تكن كذلك بالضرورة بالنسبة للاجانب الاخرين من ايطاليا مثلا .

ولكن هذه الحملات الاعلامية تعطي مفعولها في زيادة حدة موجة «العداء» تجاه الاجانب عامة والاتراك خاصة . وكثير من التصريحات والمواقف الرسعية صريحة في تعيينها بين الاجانب المسلمين والاجانب غير المسلمين ، فهي تؤكد على عدم وجود مشكلة اجتماعية مع غير المسلمين الذين ينتمون الى الاصل الغربي الاوروسى .

والتربوي الإسلامي المتمثلة في ضعف بروز مميزات الشخصية الإسلامية لمواجهة المجتمع الغربي على كل صعيد سلوكي وأخلاقي .

٢- عدم وجود أية منشآت اجتماعية إسلامية تذكر ، لأي فئة من فئات المسلمين ، رجالا ونساء واطفالا وناشئة .

٣- ازدياد موجة العداء داخل المجتمع الألماني تجاه المسلمين فيه - ورة عامة .

رابعا : بعض المشاكل الاقتصادية والسياسية :

ايس المسلمين كيان اقتصادي او سياسي في ألمانيا ، فطبيعة هذه المشاكل اذن متركزة على حقيقة تطور الاوضاع الاقتصادية والسياسية الألمانية واثار ذلك على المسلمين في البلاد ، في الوقت الذي لا تكاد السفارات الإسلامية تلعب دورا يذكر على هذا الصعيد .

ان التطورات الأخيرة في العالم الإسلامي ادت - كما هو معروف - الى ازدياد اهتمام الدول الغربية بالعمل الإسلامي داخل البلدان الإسلامية وخارجها . وانعكس هذا الاهتمام نتيجة عوامل الجهل بالإسلام والعمل الإسلامي على ملاحظته ومحاصرته احيانا - ولغير ذاك من الاسباب - الى موقف سلبي يتسم بعدم الثقة في ادنى الحالات وبالمضايقات في اغلب الاحيان .. كما تدل على ذلك الأخبار المتتالية من عدد من البلدان الغربية .

ورافق هذا الجو السياسي التطور الاقتصادي السلبي في الغرب في السنوات الأخيرة الماضية ، الذي ادّى الى ارتفاع نسبة البطالة ارتفاعا كبيرا ، فاصبح ميل الكثير من الجهات الغربية الى مواجهة ذاك بالحد من وجود العمال المسلمين في البلاد الغربية . وقد لا يجد المرء في التصريحات الرسمية دوما ما يشير الى النتائج الواقعية لطريقة معاملة المسلمين في اطار تلك الظروف السياسية والاقتصادية ، ولكن الحوادث الواقعية اليومية التي يعايشها المسلمون في الغرب عامة ، وفي ألمانيا الاتحادية من بين بلدانه ، تدل على وجود حملة مركزة تستهدف تحقيق عدة اغراض في وقت واحد :

- ١- ترحيل القسم الأكبر الذي يمكن الاستغناء عنه من العمال المسلمين .
- ٢- منع جلب افراد الاسر بالنسبة لمن لا تزال اسرهم في بلادهم الاصلية .
- ٣- استيعاب جيل الاطفال والناشئة لدمجهم في المجتمع الغربي على المدى الطويل .

وبمقدار ما تزداد الضغوط على المسلمين على الصعيد الاجتماعي ، تزداد ظاهرة الانعزال الذي تختاره الاسر التركية لنفسها فرارا من تلك الضغوط التي لا تملك وسائل فعالة من حيث اللغة او التصور لمواجهةها . وقد نشأت نتيجة لذلك التجمعات السكنية ، ولكن الاسباب الاولى لنشأتها تعود الى مرحلة سابقة ، عندما كانت الشركات تجلب العمال من تركيا دون رقابة ولا توجيه ، وكانت مشكلة السكن بالنسبة للعامل المسلم التركي من اشد المشاكل وطأة عليه ، حيث كان - ولا يزال - كثيرون يعيشون في مساكن مكتظة بنسبة تصل احيانا الى عشرة اشخاص في غرفة واحدة ، او حتى الى تناوب الشخصين على سرير واحد . وكانوا نادرا ما يجدون من يقبل بتأجيرهم مسكنا الا في الاحياء المهترئة او في اطراف المدن والقرى .

والمرأة المسلمة في ألمانيا اشد تعرضا لوطأة الظروف الاجتماعية والاخلاقية من الرجل ، نظرا الى نهضة النسبة الكبرى من النساء المسلمات بمظهر اسلامي بحد ادنى على الأقل ، مما يجعلهن عرضة لنوع من السخرية والاستهزاء وهن غير قادرات على موقف مواجهة لافتقارهن الى اللغة او التصور الإسلامي .

والمرأة المسلمة اما عاملة في مصنع او في قطاع الخدمات ، او هي ربة بيت . ونادرا ما تكون في وضع ثقافي او اجتماعي يمكنها من مواجهة المجتمع حولها .. بل ونادرا ما يكون زوجها في مثل هذا الوضع .

وقد يظن ان طبقة «المثقفين» المسلمين من الطلبة والخريجين في وضع اجتماعي افضل ، ولكن ان النسبة الأكبر من هذه الطبقة لا تتمتع من الاصل بتصور اسلامي سلوكي يحفظ لها مكانتها الإسلامية الاجتماعية المتميزة ، وقد يلعب عامل معرفتها باللغة دورا سلبيا ، ولهذا فان قطاعا كبيرا من هذه الطبقة اصبح جزءا من المجتمع الألماني من حيث سلوكه ، والقلة هي التي حافظت على حد معين من مميزات شخصيتها الإسلامية عن طرق تكوين الجمعيات والروابط الإسلامية في الدرجة الاولى . ويمكن القول ان على رأس المشاكل الاجتماعية للمسلمين في ألمانيا :

الرسمي بالاسلام كدين - وانما يجب ان تتناول الجانب الموضوعي على اوسع نطاق ممكن .

٥- ان التحدث باسم المسلمين في المانيا الاتحادية ، بصورة معبرة عنهم ، تعبيراً واقعياً وبصورة فعالة تجاه مختلف الجهات لا يتحقق الا بطريقة العمل الايجابي المنتج ، الذي يجعل صاحبه متحدثاً باسم المسلمين من خلال واقعه الفعلي لا من خلال تعيينه الاسمى مثلاً .

٦- ان تأمين الامكانات المادية الكبيرة اللازمة لتنفيذ اي مشروع يوضع في تحسين اوضاع المسلمين في المانيا ، مشروط بالا يكون بحال من الاحوال على حساب العوامل الخمسة السالفة الذكر والاقصد يؤدي الى نتائج سلبية .

٧- ان اهم المجالات التي تحتاج الى دراسات وافية عاجلة وخطوات عملية مدروسة هي :

* تأمين المناهج والمصادر باللغة الالمانية وفق مخطط شامل للمجالات التعليمية والتثقيفية والاعلامية يراعي ما يتوفر حالياً ما ينبغي ان يضاف اليه ، ويكون على المستوى الفني الملائم للتقدم التقني في المانيا الاتحادية نفسها .

* وضع منهج تدريس شامل لاطفال المسلمين وناشئتهم ، يشمل جوانب اللغة والدين والحضارة والتربية الاسلامية والتاريخ والقضايا الاسلامية المعاصرة كحد ادنى ... ويتجاوز من حيث محتواه واسلوبه التناقضات الحالية القائمة في العالم الاسلامي .

* اقامة منشآت اجتماعية كافية للاطفال والناشئة والنساء والرجال على اسس اسلامية مدروسة ، تراعي ظروف المسلمين في المانيا الاتحادية

خاتمة :

هذه المعلومات العامة حول اوضاع المسلمين في المانيا الاتحادية قابلة للتفصيل ولدعمها بكثير من الارقام والشواهد والامثلة المتوفرة لدينا ، انما عرضت بصورة موجزة لتضع أطارا عاما يسهل اجراء مزيد من الدراسات لتحديد الخطوات العملية المناسبة لمواجهة الجوانب السلبية في هذه الاوضاع .

رأية خطوة عملية يراد اتخاذها تتطلب في نظرنا ملاحظة الاعتبارات المبدئية التالية :

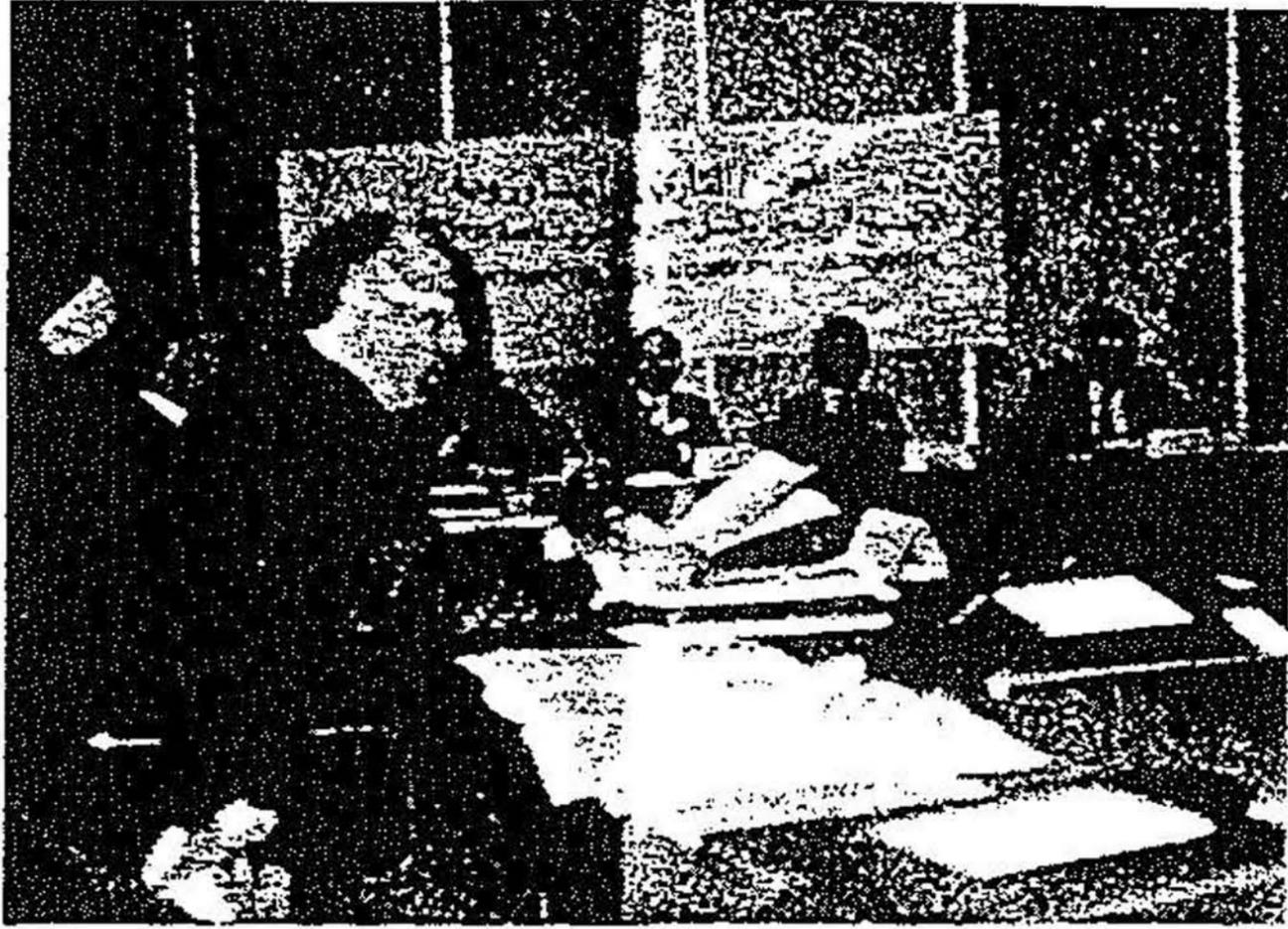
١- عامل الثقة شرط اولي لنجاح اية خطوة يراد اتخاذها لتحسين اوضاع المسلمين . وكثير من الجهود في ذلك الاتجاه فشلت ويمكن ان تفشل نتيجة الافتقار الى عامل الثقة بمن يبذلها او ضعفه .

٢- لا تتوفر الثقة بقرار ، انما باعتماد وضع المخططات على الاتصالات المباشرة بقطاعات المسلمين المختلفة في هذه البلاد ، واعتماد هذه الاتصالات ثم اعتماد تنفيذ المخططات على عناصر تتمتع بهذه الثقة من الاصل نتيجة وجودها المباشر داخل اطار المسلمين في المانيا ، ومعرفتها الكافية باوضاعهم .

٣- عامل الخبرة المكتسبة بالظروف الغربية عامة والالمانية خاصة عامل اضافي اخر على عامل الثقة ، في ضرورة اعتماد وضع المخططات وتنفيذها على عناصر اسلامية من الساحة الميدانية

نفسها لواقع المسلمين في المانيا .. فهي الاقدر على التعامل الاصوب والارجى لتحقيق الفائدة مع المسلمين انفسهم ومع الجهات الرسمية وشبه الرسمية في المانيا .

٤- ان الاصلاحات المرجوة لتحسين اوضاع المسلمين في المانيا ينبغي ان لا تقتصر على الجانب الشكلي ، على اهميته - كقضية تقرير الاعتراف



الدكتور محمد الهواري يقدم تقريره عن المسلمين في ألمانيا الغربية في اجتماع المجلس القاري لمسجد أوروبا .

وبعد فائنا بهذه الدراسة الأولية نهدف الى لفت النظر لاهمية اتخاذ خطوات فعالة وعاجلة ، قبل أن تستفحل الانواء والأخطار التي تصيب المسلمين في ألمانيا الاتحادية حاليا ، والتي يعاني اولادهم منها اكبر معاناة ، ولن يقتصر اثرها على الوجود الاسلامي في ألمانيا وحده بالتأكيد .

ونعتبر ما سبق نموذجا لوضع المسلمين في معظم البلدان الأوروبية الاخرى ، مما يستدعي تضامنا الجهود على مواجهة تلك الأوضاع لمواجهة شاملة ومشاركة تحقق اهداف الاسلام وخدمة مصلحته العليا .

واخر دعواتنا ان الحمد لله رب العالمين .

وبرلين الغربية ، وتضمن تحقيق الفوائد التثقيفية الى جانب الرعاية الاجتماعية والاخلاقية السلوكية .

* ايجاد أجهزة تخصصية متفرقة للقيام على هذه الامور ، تكتسب من خلال الممارسة مكانتها على الصعيد الشعبي والرسمي داخل ألمانيا ، وترتبط بالمراكز والاتحادات الاسلامية المستقلة القائمة في ألمانيا الاتحادية حاليا ، ولا تتأثر بتطورات الأوضاع والعلاقات غير المستقرة داخل العالم الاسلامي .

* السعي لوضع مشاريع اقتصادية على مستوى رفيع ، يجعل ريعها وقفا لتحقيق تمويل دائم للاغراض الانفة الذكر .